

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Watan
<b>DATE:</b>	18-March-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	220,000
<b>TITLE :</b>	Medical Secretary Gernal: Emad El Din is implementing World Bank conditions by transforming medical care into a business
<b>PAGE:</b>	05
<b>ARTICLE TYPE:</b>	MoH News
<b>REPORTER:</b>	Reham Abdel Hafez

**PRESS CLIPPING SHEET**

# «الطاهر»: مقترح الوزير غير دستوري «الأمين العام للأطباء»: «عماد الدين» ينفذ شروط «البنك الدولي» بتحويل الخدمات الصحية لـ «بيزنس»

**قرارات وزير الصحة وتوجهاته؟**  
- سنصعد لإيقاف هذه المهزلة، وسنصدر بياناً عاجلاً من النقابة بشأن هذه الاقتراحات بعد الاطلاع عليها، ونخاطب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونتخذ كافة الوسائل والإجراءات القانونية الممكنة لوقفها، فمن يقترح مثل هذه الاقتراحات لا بد من إقالته في لحظتها. وأنا أطالب الوزير بالرحيل إذا كان غير قادر على إدارة المنظومة الصحية في مصر، وعلى الجهات المسؤولة بالدولة إقالته من منصبه.  
■ إلى أي مدى سينجح وزير الصحة في تحقيق أهدافه من وجهة نظرك؟  
- الوزير يحاول خصخصة المنظومة الصحية تنفيذاً لشروط البنك الدولي ولن ينجح في ذلك ولن يسمح المواطن بتنفيذ هذه القرارات على الإطلاق، ومن جانبنا سنتخذ كافة الإجراءات القانونية والتصعيدية لحماية المواطن الفقير غير القادر على العلاج في المستشفيات الخاصة.  
■ ماذا سيحدث إذا نجح وزير الصحة في تحقيق هدفه؟  
- «هتبقى مصيبة» على المجتمع المصري، لأن العلاج سيكون لمن يملك المال، أما المواطن الفقير فسيموت، لأنه غير قادر على دفع الأموال الطائلة للعلاج، فالقطاع الخاص هو قطاع هادف للربح ومن ثم سيفقد المواطن حقه الدستوري في العلاج المجاني، ولن يصبح العلاج حقاً أساسياً للمواطن بل سيتحول إلى بيزنس خاص لتحقيق أهداف أصحاب المصالح، وسيتم الحجر على حق المواطن الفقير في العلاج.  
■ كيف سيكون رد الفعل؟  
- لا أعتقد أن مجلس الوزراء سيقرر هذا القرار، وإذا تم إقراره سنلجأ إلى القضاء وستقيم دعوى بعدم دستوريته، لأن هناك مادة في الدستور تنص على أن الدولة مسؤولة عن المنشآت الطبية الحكومية وعلاج المرضى بها، ومسألة مشاركة القطاع الخاص مخالفة للدستور رغم أنف أي وزير لأنها دولة مؤسسات.



إيهاب الطاهر

لن تسمح بذلك وسترد رسمياً، وسنخاطب الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، فوزير الصحة يتعامل مع الوزارة كأنها ملك له، والسؤال: هل الوزير يعمل لحسابه الخاص لعمل بيزنس، ولماذا لم يتم محاسبته من الجهات المعنية، وساكتين عليه فيه؟  
■ وماذا عن مشروع قانون التأمين الصحي الآن؟  
- هذه التصريحات والأوراق تؤكد أن مشروع قانون التأمين الصحي يهدف إلى خصخصة الخدمات الصحية من خلال مواده التي اعترضت عليها النقابة، والتي تنص على إنشاء هيئة مستقلة لإدارة التأمين الصحي، والمقترحات الأخيرة للوزير تؤكد على التوجه بخصخصة الخدمات الصحية.  
■ ما الإجراءات التي ستتخذونها لمواجهة

قال الدكتور إيهاب الطاهر، الأمين العام لنقابة الأطباء، إن اقتراح وزير الصحة الدكتور أحمد عماد الدين بتحويل أكثر من ٥٠٠ مستشفى تكاملي على مستوى الجمهورية إلى قطاع خاص، هو سعي حقيقي لخصخصة القطاع الصحي وتنفيذ شروط البنك الدولي، وطالب في حوار له «الوطن» الجهات المعنية بالتدخل لإقالة الوزير.. وإلى نص الحوار:

حوار:

ريهام عبدالحافظ

■ في البداية ما رأيك في اقتراح وزير الصحة بتحويل المستشفيات التكاملية إلى مستشفيات خاصة؟

- وزير الصحة يعلن بصورة صريحة وواضحة نيته في خصخصة القطاع الصحي الحكومي والخدمات الصحية، وهو كلام غير مقبول، لأن المستشفيات التكاملية بالمحافظات منوط بها تقديم الخدمات الطبية الصحية الحقيقية لأهل هذه المناطق، وفيها مراكز طب الأسرة والتطعيمات والأمومة والطفولة، وفكرة بيعها أو خصخصتها أو إدارتها من خلال شركة هي إظهار للوجه الحقيقي لمشروع قانون التأمين الصحي الذي اعترضت عليه النقابة من قبل، وكان رد الوزير أن القانون لا يهدف إلى الخصخصة، وإذا صح هذا القرار فستكون مشكلة كبيرة جداً وخطيرة، ولن نسمح بمرور هذا القرار مهما كانت سلطة الوزير، ولن نتخل عن المطالبة بإقالته.

■ كيف تقرأ المعنى وراء مثل هذا القرار؟

- هو اغتصاب لحق المريض في العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية، ويعكس رغبة لدى الوزير في تحويل الخدمات الصحية إلى بيزنس، والنقابة